الأنباء
الاثنين 3 نوفمبر 2014

تشارك في قمة شرم الشيخ فبراير 2015

«هيئة الاستثمار» تبحث فرصاً في مصر

القاهرة ـ ناهد إمام

أكد مدير الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار فوزي المانع على اهتمام الهيئة بالخطوات الإصلاحية التي تتخذها الحكومة المصرية لجذب الاستثمارات.

وقال المانع خلال زيارته للقاهرة ان «هيئة الاستثمار» ستشارك في قمة مصر الاقتصادية المنتظر إقامتها بمدينة شرم الشيخ شهر فبراير المقبل، مؤكدا على متابعته لخريطة المشروعات التي تطرحها الحكومة المصرية والمشروعات التي سيتم عرضها خلال مؤتمر القمة.

وقال انه تم لقاء مع وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان بحضور عدد من المسؤولين بوزارة الاستثمار، بحثوا خلالها سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الطرفين ومناقشة العلاقات الاستثمارية المصرية الكويتية.

وأشار الى ان الفرص المصرية التي عرضها وزير الاستثمار المصري تهدف الى رفع معدلات النمو وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وتخفيض عجز الموازنة وتوفير فرص العمل وتقليل معدلات الفقر والبطالة من خلال برنامج اجتماعي اقتصادي مدعوما بحزمة من التعديلات التشريعية والإصلاحات الإجرائية الاقتصادية، والقوانين الخاصة بجذب الاستثمارات وحماية وضمان حقوق المستثمرين وإنفاذ العقود وفض منازعات الاستثمار، بجانب إطلاق عدد من المشروعات التنموية العملاقة لتحفيز النمو الاقتصادي.

وأكد أن الحكومة المصرية جادة في جذب استثمارات جديدة وأنها تعمل على التنسيق الجاد بين مختلف الوزارات والمحافظات لتوحيد معايير وآليات التعامل مع المستثمرين لتحسين مناخ الاستثمار وتيسير إجراءات إصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لبدء النشاط.

ضرار الغانم: تطوير قواعد الحوكمة ومواءمتها لبيئة الأعمال.. ضرورة

مؤتمر «الحوكمة» برعاية «المركز»

ضرار يوسف الغانم

يرعى المركز المالي الكويتي «المركز» مؤتمر الحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يقام تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، وينظمه كل من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والمعهد العربي للتخطيط، وسكور كونسالتانسي للاستشارات الاقتصادية خلال الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر 2014 في الكويت.

وقال رئيس مجلس إدارة «المركز» ضرار يوسف الغانم: «تعكس رعاية «المركز» لهذا الحدث قناعته بأهمية الحوكمة لتحسين بيئة الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، والتي شهدت في السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في مجال حوكمة الشركات لاسيما في قطاع الخدمات المالية، وكان آخر هذه التطورات في الكويت هو قرار هيئة أسواق المال رقم (25) لسنة 2013 بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. ونرى أنه من الضروري أن تستمر هذه الجهود لتطوير قواعد الحوكمة والتأكد من مواءمتها لبيئة الأعمال في المنطقة».

وعن الحوكمة في «المركز» قال الغانم: « وضع مجلس إدارة «المركز» سياسة متحفظة تحولت إلى نظم حوكمة عملت الإدارة التنفيذية على تطبيقها بكفاءة عالية، ما ساهم في جعل «المركز» إحدى الشركات القليلة في الكويت التي بادرت منذ أواخر التسعينيات إلى تطوير هيكل رسمي لحوكمة الشركة والالتزام به طوعا. كما اتخذت الشركة الخطوات اللازمة لتحديد درجة مخاطر الحوكمة ووضع الضوابط الداخلية والنظم الإدارية المناسبة لتخفيضها، لكي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. وحقق «المركز» درجات جيدة في معظم عوامل التصنيف، إذ قامت شركة كابيتال ستاندردز للتصنيف بإطلاق أول تصنيف لها في مجال تصنيف معايير الحوكمة ومنح شركة «المركز» تصنيف CG_A2 لإطار حوكمة الشركات في العام 2012».

ويحتوي برنامج المؤتمر على عدة جلسات تشمل محاورها: أثر الأزمة المالية على منظور الرقابة والتشريعات، وتقييم التجارب الدولية الناجحة في مجال تطبيق الحوكمة على الأسواق المالية، والاستراتيجيات المقترحة لتطبيق أنظمة الحوكمة على الأسواق الخليجية، وتجارب القطاع الخاص في التكيف مع أنظمة وهياكل الحوكمة الحديثة. كما سيتم عقد عدد من ورش العمل التي ستتطرق إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الخليجية بصورة فاعلة، والعلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية للشركات المساهمة.

لتمويل مشروعات كهرباء وطاقة

مصر توقع اتفاق تعاون مع الصندوق السعودي بـ 500 مليون دولار

القاهرة ـ ناهد إمام: شهدت القاهرة التوقيع النهائي على اتفاقيتي تعاون مع وفد الصندوق السعودي للتنمية ويضم إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ـ وزير المالية السعودي ورئيس الصندوق السعودي للتنمية ويوسف البسام ـ نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي بقيمة إجمالية حوالي 100 مليون دولار لتمويل مشروعي محطتي توليد كهرباء غرب دمياط والشباب بالإضافة إلى اتفاق تمويلي بين الصندوق السعودي والهيئة العامة للبترول بقيمة 250 مليون دولار لتمويل الصادرات السعودية لمصر وذلك بحضور وزراء التعاون الدولي، الكهرباء والطاقة والبترول والثروة المعدنية. وتأتي هذه التمويلات في إطار حزمة المساعدات التي سبق أن أعلنت المملكة العربية السعودية عن تقديمها لمصر عقب ثورة يناير 2011 والتي شملت بدورها حزمة من القروض الميسرة المقدمة من الصندوق السعودي بقيمة 500 مليون دولار لتمويل المشروعات التنموية في مصر لمختلف القطاعات مثل الإسكان ومياه الشرب، الري والصرف الصحي، التموين، الكهرباء والطاقة، الصحة وكذا خط ائتمان لتمويل المشتقات غير البترولية بقيمة 750 مليون دولار.

هذا، وتعد تلك المشروعات من المشروعات ذات الأولوية لدى الحكومة المصرية لما لها من أثر مباشر على المواطنين، حيث يهدف مشروعا محطتي توليد كهرباء الشباب وغرب دمياط الى المساهمة في تلبية الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية عن طريق زيادة قدرة توليد المحطتين سالفتي الذكر وذلك عن طريق تحويل محطة الشباب القائمة حاليا من دورة بسيطة إلى دورة مركبة من خلال إضافة عدد (2) تربينة بخارية قدرتها 500 ميغاوات لتصبح القدرة الإجمالية للمحطة (1500) ميغاوات. وكذا تحويل محطة غرب دمياط القائمة حاليا من دورة بسيطة إلى دورة مركبة من خلال إضافة عدد (1) تربينة بخارية قدرتها (250) ميغاوات لتصبح القدرة الإجمالية لها (750) ميغاوات. فضلا عن ذلك، تعتبر الشروط المالية لتلك القروض ميسرة، حيث يبلغ سعر الفائدة 2٪ سنويا ومدة السداد عشرين عاما تتضمن 5 سنوات فترة سماح.

ومن جانبها، أعربت الدكتورة نجلاء الأهواني إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ـ وزير المالية السعودي عن خالص شكر وتقدير حكومة جمهورية مصر العربية للمملكة العربية حكومة وشعبا على مساندة مصر خلال تلك المرحلة المهمة التي تمر بها البلاد وعن تطلعها لدوام التعاون والتنسيق بين مصر والصندوق السعودي لدعم مشروعات التنمية في مختلف القطاعات خلال الفترة المقبلة.

يذكر، أن المملكة العربية السعودية قد تعهدت بتقديم 3,95 مليارات دولار أميركي لمساندة الاقتصاد المصري عقب ثورة 25 يناير وقد تضمن ذلك تمويلا قدره مليار ونصف مليار دولار لصالح وزارة المالية أتاحت المملكة من هذا المبلغ حتى تاريخه 500 مليون دولار كمنحة لسد عجز الموازنة في مايو 2011 و500 مليون دولار في شكل سندات وأذون خزانة في يونيو 2012، كما أتاحت المملكة وديعة بقيمة مليار دولار لصالح البنك المركزي المصري وتم إيداعها في مايو 2012، بالإضافة إلى مساهمة من الصندوق السعودي في البرنامج الانمائي المصري بحوالي 1,45 مليار دولار وتتولى وزارة التعاون الدولي الاشراف عليه بالتنسيق مع الصندوق.

«مباشر»: استمرار هبوط أسعار النفط يثير القلق

ذكر تقرير صادر عن شركة «مباشر» ان أسعار النفط انخفضت في أكتوبر الماضي إلى أقل سعر منذ نوفمبر 2010 وذلك بسبب العديد من العوامل، نذكر منها تخفيض توقعات النمو العالمية من قبل صندوق النقد الدولي وذلك نتيجة للقلق العام من التعافي الاقتصادي في أوروبا واليابان وبعض الدول النامية، وتخفيض الوكالة الدولية للطاقة لتوقعات زيادة الطلب على النفط في 2015 بحوالي 20٪ لتصل الزيادة إلى 1,1 مليون برميل يوميا بدلا من التوقعات السابقة للزيادة بـ 1,4 مليون برميل، وأخيرا ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل العملات الأخرى نتيجة توقعات بارتفاع سعر الفائدة في الولايات المتحدة في 2015 بسبب التحسن الاقتصادي في الولايات المتحدة.

وقال التقرير انه على الرغم من كون الانخفاض حادا فبشكل عام نحن نرى أن الاتجاه العام لسعر النفط سيتجه للانخفاض على المدى الطويل بناء على عوامل أخرى منها نمو صناعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة وبالتالي زيادة المعروض من الطاقة في العالم وكذلك التفاؤل العام بشأن المشاكل السياسية مثل مشكلة أوكرانيا وكذلك في الشرق الأوسط، وبالتالي زيادة المعروض من النفط خاصة من دول مثل العراق وليبيا.

وأشار التقرير الى أن المملكة السعودية تعد واحدة من أكثر الدول اعتمادا على قطاع النفط في العالم، فإننا نجد أن معروضها من النفط بدأ يتأثر، حيث انخفض بنسبة 7,5٪ في سبتمبر الماضي على أساس سنوي. وكذلك فإن فائض الميزان التجاري قد انخفض في 2013 بنسبة 11٪ نتيجة انخفاض صادرات النفط بـ 4٪ مع ارتفاع الواردات بـ 8٪ على أساس سنوي. أضف إلى ذلك توقعات صندوق النقد الدولي بانخفاض فائض الميزان التجاري إلى النصف بحلول 2017. ومع الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية (78٪ من إجمالي الصادرات).

وقال التقرير: «نعتقد أن التذبذب السعري للنفط سيكون له أثر كبير على الاقتصاد السعودي على المدى الطويل، وبالتالي فنحن نؤكد على أهمية دور الحكومة في محاولة تنويع النشاط الاقتصادي وموارد الدخل، وبالتالي فهناك حاجة لتنمية الصادرات غير البترولية لتعويض أي تباطؤ في الصادرات البترولية، خاصة وأن متوسط نمو الصادرات غير البترولية (6,1٪) كان أقل من مثيله للصادرات البترولية (8,9٪) بين العامين 2009 و2013، ولذلك فنحن نعتقد أن استمرار انخفاض أسعار النفط بدون تنويع حقيقي للصادرات سيؤدي في النهاية إلى وجود عجز في الميزان التجاري على المدى الطويل».

وأشار التقرير الى انه يمكن للحكومة ان تلجأ إلى الاحتياطات الضخمة التي تكونت على مدار السنوات الماضية ـ والتي وصلت إلى 737 مليار دولار في أغسطس 2014 ـ من أجل دعم الاقتصاد في حالة حدوث اضطرابات في الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط ـ كما كان الحال خلال الأزمة المالية العالمية 2009/2008.

«الكويتية ـ الصينية»: انخفاض النفط وضع شركات النفط الصخري في «ورطة» الديون وبيع الأصول

قال تقرير صادر عن الشركة الكويتية-الصينية الاستثمارية انه مع انخفاض أسعار النفط ازدادت التساؤلات عن الضجة التي أحاطت النفط الصخري، إذ أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن أسعار النفط المنخفضة قد انعكست في انخفاض تدفق الأموال من العمليات في الشركات الكبرى.

وكان السبب الرئيسي وراء ذلك على مستوى النفقات التي بلغت 100 مليار دولار وكانت أعلى بكثير من الإيرادات النقدية. وذكر التقرير ان الشركات توجهت إلى الدين بما أن أسعار الفائدة منخفضة، ولكن الأهم من ذلك أن أسعار الاستكشاف والتنقيب للنفط الصخري أصبحت أكثر كلفة لأن الموارد المتوافرة بسهولة تم تنقيبها، وما يتم استكشافه اليوم هي موارد أكثر صعوبة للتنقيب. ولتغطية التكاليف العالية، تتوجه الشركات إلى بيع أصولها أو اتخاذ ديون إضافية، ما أدى إلى تدهور حالة هذه الشركات خلال الصيف حين انخفض سعر برنت بنسبة 20٪ من 110 دولارات في يوليو إلى 87 دولارا مؤخرا. وكشف التقرير عن التعقيدات التي تواجه الشركات الأميركية العاملة في مجال النفط والغاز الصخري لعدة أسباب منها: أولا، أسعار النفط في الولايات المتحدة أقل من مستوى الأسعار العالمية، وازداد الفرق بين سعر خام غرب تكساس والسعر العالمي للبرنت، ليزداد من فرق دولار أو دولارين عادة، إلى 7 ـ 8 دولارات اليوم. إضافة إلى ذلك، يتم بيع النفط الذي يتم إنتاجه من أكبر حقل للنفط الصخري في الولايات المتحدة بأسعار أقل من سعر خام غرب تكساس، ما يزيد الضغوطات على إيرادات الشركات، ثانيا: كلفة الإنتاج تزيد بوتيرة أسرع في الولايات المتحدة، حتى وإن كانت بعض التكاليف مثل ضخ الرمل والماء والمواد الكيماوية أصبحت أقل، فإن إجمالي تنقيب النفط الصخري أصبح أكثر كلفة. وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ارتفعت تكاليف الأبستريم (استكشاف وتنقيب وإنتاج) بنسبة 12٪ بين 2000 و2012 بسبب ارتفاع أسعار التنقيب، وزيادة عمق المياه حيث يتم التنقيب، وأيضا زيادة تكاليف تكنولوجيا المسح الزلزالي. بذلك، لم يتمكن أي مشروع نفطي كبير خلال السنوات الثلاث من تحقيق تعادل بين التكلفة والإيرادات عند سعر 80 دولارا للنفط. وبحسب صحيفة الوول ستريت جورنال، أنفقت أكبر 20 شركة أميركية أكثر من 30 مليار دولار في 2012 و11,5 مليار دولار في 2013 مما حققته من تدفقات نقدية.

واستطاعت بعض من هذه الشركات التي تمتلك عمليات عالمية تغطية تكاليفها، وتحقيق إيرادات إيجابية. ثالثا: ان الذي يؤثر بالولايات المتحدة هو أن الحقلين الرئيسيين للنفط الصخري، وهما باكين وإيجل فورد، يشهدان انخفاضا حادا في معدلات الإنتاج من منصات الإنتاج الحالية، إذ انخفضت معدلات الإنتاج إلى ما بين 70 ألفا و110 آلاف برميل في اليوم.

وذكر التقرير ان جزءا كبيرا من العالم يحتاج أن يتم المحافظة على أسعار النفط عند حد أدنى. ونقلت صحيفة ذي جارديين عن شركة كاربون تراكير المتخصصة في معلومات وتحاليل الطاقة، أن شركات النفط التزمت بأكثر من تريليون دولار في العشر سنوات القادمة لتطوير مشاريع ستحتاج إلى أن يكون سعر برميل النفط أكثر من 95 دولارا حتى ترى هذه المشاريع النور ولتكون أيضا مجدية. ويبدو أن استراتيجية السعودية في إبقاء مستوى الإنتاج عاليا، والأسعار منخفضة، قد تكون الأنفع في تقليص الإنتاج العالمي ودفع الأسعار إلى ما كانت عليه على المدى الطويل.

«سنان» توقع عقد تمويل مشروع «ربوة» السكني مع بنك كويت ترك

عبدالله الرشدان مع مسؤولي بنك كويت ترك

أعلنت شركة سنان الكويت العقارية عن توقيع عقد مع بنك كويت ترك، أحد أكبر البنوك الإسلامية في الجمهورية التركية والذي يملك فيه بيت التمويل الكويتي حصة 62٪، لتمويل من يرغب بشراء وحدات سكنية في مشروع ربوة السكني الذي تقوم شركة سنان بتطويره حاليا في منطقة بهجة شهير في مدينة اسطنبول.

جاء ذلك في تصريح لعبدالله الرشدان المدير العام لشركة سنان الكويت بين فيه أن بنك كويت ترك، يعتبر منذ تأسيسه في عام 1989 من البنوك المتحفظة في التمويل العقاري، وافق بموجب الاتفاقية الموقعة معه بتقديم التمويل لعملاء سنان لمدة تصل إلى 10 سنوات.

وكان البنك قد قام بتكليف فريق متخصص من موظفيه بزيارة مشروع ربوة والتأكد من مطابقته لشروط ومواصفات البنك للتمويل قبل توقيع الاتفاقية. مضيفا ان ذلك يعطي المشروع مصداقية أكبر ويجعل المشتري أكثر اطمئنانا لصحة قراره وصوابية استثماره.

وأضاف ان سنان كانت قد وقعت عقد لإدارة المشاريع مع شركة إسكان التركية وهي شركة تابعة لبنك كويت ترك أيضا.

وتعتبر سنان من أوليات شركات التطوير العقاري الكويتية التي توقع مثل هذه الاتفاقية مع بنك تركي بما يخدم ويسهل معاملات عملائها ويوفر لهم المزيد من خيارات الدفع والشراء.

حيث تأتي أهمية هذه الاتفاقية من واقع أن جميع الملاك الذين اشتروا في مشروع ربوة هم من مواطني الخليج العربي وبالأخص الكويت والمملكة العربية السعودية، وجميع المبيعات تمت للعائلات نظرا لخلو المشروع من شقق الغرفة الواحدة أو الاستديو وهي ميزة إضافية في المشروع حيث تسبب المشاريع التي لا يكون كل جمهورها من العائلات عدم راحة لباقي العائلات في المجمع، مضيفا أن من المتوقع تسليم المشروع في شهر مارس 2015 في ضوء سرعة إنجاز شركة المقاولات التي تنجز بمعدل دورين في كل شهر تقريبا.

وأوضح أن مشروع ربوة يتكون من 86 شقة (3 و4 و5 غرف نوم) و6 قلل مميزة ضمن مجمع سكني محاط بسور، ويضم المشروع خدمات مكملة مثل الديوانية والنادي الصحي وحمام سباحة مغلق وحدائق وممشى، ويتميز المجمع بإطلالة جميلة، حيث يقع على رأس تلة مطلة بشكل جميل على مدينة بهجة شهير والبحيرة، مشيرا إلى أن الشركة حرصت على أن يكون المجمع مخصصا للعائلات وبالتالي لم توفر فيه شققا ذات غرفة واحدة.

«مؤسسة البترول» تتوسع في تطبيق منهجية الـ 6 سيجما

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن التوسع في تطبيق منهجية الـ 6 سيجما لتشمل قطاعات مؤسسة البترول الكويتية كافة، وذلك في ضوء النجاح الكبير الذي حققته منهجية الـ 6 سيجما في القطاع النفطي، ودورها في تقليص المصروفات وتعزيز أداء العمل. وفي هذا السياق، قال نائب العضو المنتدب للتدريب والتطوير الوظيفي ورئيس لجنة تطبيق منهجية الـ 6 سيجما باسم العيسى «إن منهجية الـ 6 سيجما تعد واحدة من أقوى الفلسفات الإدارية والمنهجيات المستخدمة في إدارة الجودة من أجل تحسين مستوى جودة الخدمات والعمليات المقدمة لتصبح أكثر كفاءة وفعالية، وان المنهجية تعد أداة فعالة لتغيير ثقافة العمل، وصناعة قادة مؤثرين لتحقيق رؤية المؤسسة الاستراتيجية».

وأضاف أن السبب الأساسي في تبني تطبيق المنهجية المذكورة هو النجاحات الكبيرة التي حققتها شركة صناعة الكيماويات البترولية ومن أبرزها تحقيق خفض في التكاليف المالية تجاوز الـ 130 مليون دولار، وتأهيل أكثر من 10٪ من العاملين بالشركة، ليصبحوا قادة معتمدين لتنفيذ مشاريع مختلفة في أقسام الشركة كافة، أدت بدورها إلى تحسين الخدمات والمنتجات وتطوير العمليات الإنتاجية.

«يوروتك»: 150 مليون دولار حجم الإنفاق على التدريب بالكويت

كشف الرئيس التنفيذي لشركة يوروتك للتدريب خبير التنمية الادارية والبشرية فادي جواد المستور عن قطاع التدريب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيرا إلى أن حجم الأموال التي يتم إنفاقها على تدريب وتأهيل الموظفين في أميركا وحدها يبلغ 152 مليار دولار سنويا، في ظل المبالغ التي ينفقها العرب على التدريب كل عام، مقابل انفاق المؤسسات العالمية 3٪ سنويا من ميزانياتها على التدريب بينما النسبة في الشركات العربية لا تتعدى 0,25٪. وفي الحوار لمجلة أرابيان بزنس، تطرق الى أن حجم التدريب في السوق السعودي يقارب 2,6 مليار دولار سنويا، بينما لا تتعدى نسبته حاجز 150 مليون دولار في الكويت.

مطالبا بوجود قانون يشجع الشركات على تخصيص 0,5٪ من ميزانيتها السنوية لتدريب كوادرها البشرية.

وأكد جواد على أن هناك مستقبلا واعدا جدا لصناعة التدريب في المنطقة، على الرغم من وجود بعض العراقيل، وقال: «هناك جيل جديد يؤمن بتطوير الموارد والكوادر البشرية، حيث بدأنا نرى عمليات استضافة لعدد من المحاضرين العالميين في الفترة الأخيرة، وهذا يدل على وجود بصيرة لدى المجتمع تدل على أنه مؤمن بأهمية التدريب». وشدد على أن مفهوم الصرف على تدريب الموظف في العالم العربي هو ثقافة جديدة على المؤسسات العربية، حيث لا تعطي معظم الشركات هذا الجانب الانتباه الكافي، وتعتبره من الكماليات التي تكبد الميزانية مصاريف إضافية.

ويرى أن في المرحلة المقبلة يجب التركيز أكثر على تطوير المؤهلات القيادية للقياديين وخصوصا بعد التحديات والمنافسة بين دول المنطقة على مختلف الصعد. كما يجب العبور من التدريب الكلاسيكي المتكرر والانطلاق نحو تطوير الموارد البشرية مع مؤسسات تدريبية لها باع طويل في إقامة ورش العمل الفعلية التي لديها خبرات عالمية تفيد وتنعكس على أداء السوق المحلي.

وتطرق جواد خلال حديثه الى الاختلاف الموجود بين القطاعين العام والخاص، موضحا أن القطاع الخاص بات أكثر تقبلا وجدية في العمل على تطوير الكوادر البشرية عبر التدريب.